استئجار الارهابيين لتحقيق مكاسب حزبية

■ بات واضحاً أن قوى الشر بكل تناقضاتها وصراعاتها الدامية قد اتفقت على السير لتنفيذ مشروعها التآمري ضد بلادنا ومكاسب الثورة اليمنية.. فيما لاتزال قوى الخير تخوض معركة الهروب من خلال افتعال قضايا خلافية لم ترتق الى مستوى التحديات التي يواجهها الوطن.

محمد انعم

إن المسئولية الدينية والوطنية والتاريخية تفرض على القوى الوطنية الفاعلة في الساحة أن تستشعر مسئولياتها، ولا تخفي فشلها وعجزها وراء المزيد من افتعال الأزمات والترويج لثقافة الكراهية، واثارة النعرات المناطقية والعنصرية والانفصالية المقيتة، أو عبر تبني خطاب تضليلي فج لا حدود له وتجاوز كل مقدساتها وأباح كل المحظورت إضافة إلى ضرب العملية التنموية وحركة الاستثمارات الخ.

ولعل الجريمة الإرهابية التي شهدتها زنجبار الخميس الماضي وبقدر ما تمثله من تطور خطير في طبيعة المواجهة في معركتنا الوطنية الحقيقية إلاّ أن هناك أحزاباً في المعارضة لاتزال تقوم بمهام مشبوهة وادوار قذرة.

إن اللجوء الى استئجار الإرهابيين وإباحة دماء المواطنين الأبرياء وضرب عملية التنمية أو التحالف مع قوى معادية للثورة بهدف الضغط على المؤتمر لتحقيق مكاسب حزبية وشخصية من خلال صفقات ملتفة على الأساليب الديمقراطية.. يعد انتحاراً سياسياً وموتاً مخجلاً.

ومع ذلك لاتزال لدى شعبنا اليمني العظيم وطليعته السياسية ممثلة بالمؤتمر الشعبي العام مساحة لا حدود لها من الأمل والثقة بوقف وردع عناصر الشر والتخريب، عبر حوار جاد ومسئول ترجمة لدعوة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام التي طرحها في ١٧ يوليو من الشهر الجاري.. وهي المبادرة والدعوة الشجاعة التي تعبر عن حرص ومسئولية وطنية وتاريخية صادقة.. للبدء بترجمة التصالح والتسامح عبر حوار وطني تحت مظلة الدستور وعدم تجاوز الثوابت الوطنية.لكن العناصر الإرهابية والمتربصين باليمن لم ترق لهم دعوة فخامة الأخ الرئيس فسارعوا للرد عليها بتلك الاساليب الهمجية والوحشية التي اقترفها المتطرفون الخميس الماضي وذهب ضحيتها مواطنون أبرياء.

كما أن تحرك ميليشيات الموت لتنفيذ عمليات اغتيالات في وسط ساحات مدينتي زنجبار والضالع وفي حبيل جبر بمحافظة لحج، وغيرها.. اضافة الى استمرار قيام فرق الموت والعمالة في بعض مناطق محافظة صعدة، بأعمال التخريب والعدوان على المواطنين.. كلها أعمال تؤكد أن أعداء شعبنا لديهم مخطط واحد ويعملون في تحالف إمامي سلاطيني جديد يستهدف القضاء على الثورة اليمنية ومكتسباتها العظيمة..ومن هنا يأتي حرص المؤتمر الشعبي العام على الحوار وخلق اصطفاف وطني، لكن لا يعني ذلك تسليم الوطن ومنجزات الثورة والوحدة لعبث العناصر الحاقدة التي تشترط سفك المزيد من دماء المواطنين الأبرياء، كضرورة لموافقة قيادات المشترك على بدأ الحوار مع المؤتمر.□

دعم عربي ودولي لوحدة اليمن وأمنه واستقراره

■ أكد العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية رئيس الإتحاد الأفريقي وقوف الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إلى جانب وحدة اليمن وأمنه واستقراره، مشدداً على أن وحدة اليمن عامل أساسي لأمن واستقرار المنطقة.

واستقبل فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية السبت أحمد قذاف الدم المبعوث الشخصي للعقيد معمر القذافي الذي نقل لفخامة رئيس الجمهورية تحيات أخيه العقيد القذافي وتمنياته لفخامته بموفور الصحة والعافية وللشعب اليمني مزيداً من التقدم والازدهار.

ونقل المبعوث الليبي رسالة إلى فخامة الرئيس من أخيه العقيد معمر القذافي تتعلق بالعلاقات الأخوية الحميمة ومجالات التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين بالإضافة إلى تطورات الأوضاع والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وجرى خلال المقابلة بحث العديد من القضايا التي تهم البلدين الشقيقين. وقد حمّل فخامة الرئيس المبعوث الليبي نقل تحياته لأخيه العقيد معمر القذافي متمنياً له موفور الصحة والسعادة وللشعب الليبي الشقيق دوام التقدم والنماء.

كما أكدت رسالتان خطيتان من جوردن براون رئيس الوزراء البريطاني ودايفيد ميليباند وزير الخارجية البريطاني سلمتا لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وقوف المملكة المتحدة مع وحدة اليمن وأمنه واستقراره، معتبرين أن وحدة اليمن توفر الأساس الأفضل لتعزيز الاستقرار والازدهار في أنحاء البلاد والمنطقة بشكل عام.

وتناولت الرسالتان اللتان قام بتسليمهما كيت فاز رئيس لجنة الشئون الداخلية لمجلس العموم البريطاني ورئيس المجموعة البرلمانية لليمن في المجلس خلال استقبال فخامة الرئيس له السبت بصنعاء، العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وسبل تعزيزها وتطويرها والتعاون في شتى المجالات، بالإضافة إلى المستجدات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وعبّر براون وميليباند عن شكر وتقدير المملكة المتحدة للتعاون القائم مع اليمن في مجال مكافحة الإرهاب وكذا الجهود المبذولة في الكشف عن مصير الأطباء المختطفين البريطاني والألمان في محافظة صعدة.

وأشار وزير الخارجية البريطاني في رسالته لفخامة الرئيس إلى زيادة حجم المساعدات البريطانية لليمن لتصل إلى حوالي خمسين مليون جنيه إسترليني سنوياً بحلول العام ٢٠١١ بغية مساندة جهود اليمن لتعزيز عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

وقد ثمّن فخامة الرئيس الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة لمساعدة اليمن في عملية التنمية الشاملة. وأشاد بمستوى العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، مؤكداً على أهمية تعزيز وتطوير مجالات التعاون المشترك لما فيه خدمة ومصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

وقال الأخ الرئيس إن الأجهزة الأمنية في اليمن لن تألو جهداً في تعقب مختطفي الرعايا البريطاني والألمان حتى يتم ضبطهم وتقديم مرتكبي هذا العمل الإجرامي للعدالة لينالوا جزاءهم العادل.

وجدد مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي "إف بي آي" موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لوحدة اليمن وأمنه واستقراره، وجهوده في مكافحة الإرهاب.

وأكد روبرت موليز خلال لقائه بواشنطن الثلاثاء النائب العام الدكتور عبد الله العلفي دعم الولايات المتحدة لجهود اليمن في مجال مكافحة الإرهاب. وأشار إلى أن يمن مستقر يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. ونوه بما قطعته اليمن من أشواط في المجالات الأمنية والقضائية.

وأشاد المسئول الأمريكي بالشراكة والتعاون القائم بين البلدين وعبّر عن تقديره ونقل تحياته إلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية.

وبحث النائب العام مع موليز جوانب العلاقات الثنائية ومجالات التعاون المشترك بين بلادنا والولايات المتحدة الأمريكية ومنها التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب.

وأكد الدكتور العلفي حرص اليمن على تعزيز التعاون المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية لما فيه تحقيق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين اليمني والأمريكي.

ونقل العلفي تحيات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للسيد موليز وتمنياته بموفور الصحة والسعادة وللشعب الأمريكي الصديق دوام التقدم والازدهار. وناقش اللقاء وضع كل من الشيخ محمد المؤيد ومحمد زايد المحبوسين في أحد السجون الأمريكية بنيويورك وكذا استعداد بلادنا لتسلّم المعتقلين اليمنيين المحتجزين في جوانتانامو وإعادة إدماجهم في المجتمع.

من جانبه قال سفير مصر في اليمن محمد مرسي عوض إن الوحدة اليمنية المباركة انتقلت بأبناء اليمن نحو آفاق أرحب وعهود جديدة من التقدم والنمو والازدهار.

وأوضح السفير المصري في الاحتفال الرسمي الذي نظمته سفارة مصر بصنعاء الأربعاء بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ يوليو المجيدة، إن ثورة يوليو كانت الثورة الأم والمنارة التي دعمت وساندت المد الثوري في اليمن حيث امتزجت الدماء الزكية لأبناء الوطن الواحد في مصر واليمن وتعانقت أرواح الشهداء على أرض اليمن الغالية لتشكل ملحمة وطنية من العطاء والتضحية أثمرت هذا الصرح الموحد في بلاد اليمن السعيد.

وأكد أن "احتفالنا في اليمن الشقيق بذكرى ثورة ٢٣ يوليو المجيدة له مغزى خاص لأن اليمن تتحرك بخطى واثقة نحو المستقبل والتنمية والتقدم لكافة أبناء اليمن تحت ظل الوحدة اليمنية المباركة التي حققت الأمن والاستقرار والتنمية وانتقلت بأبناء اليمن نحو آفاق أرحب وعهود جديدة من التقدم والازدهار".

وبين السفير عوض أن ثورة يوليو تجاوزت ومنذ قيامها نطاقها الإقليمي في مصر لتمتد إلى مختلف ربوع العالم وسجل لها التاريخ آثارها المباشرة في انتفاضة الشعوب في الوطن العربي وأفريقيا وغيرها من بقاع العالم على الظلم والاستعمار.

وأشار إلى أن الاحتفال بذكرى ٢٣ يوليو بصنعاء هو تجسيد لهذه الصفحات المشرقة في تاريخ الأمة العربية ومناسبة لإحياء القيم العظيمة التي مثلتها ثورة يوليو المباركة.□

لمصلحة مَنْ التنصُّل عن الحوار؟

■ طالب عدد من السياسيين الأحزاب والتنظيمات السياسية- الموقعة على اتفاق تمديد فترة عمل مجلس النواب وتأجيل الانتخابات النيابية لمدة عامين- الالتزام بما تم الاتفاق عليه والبدء بالحوار البنّاء لمناقشة النقاط التي تم التأجيل بسببها، وقالوا لـ«الميثاق»: إن الاتفاق ملزم للأحزاب الموقعة عليه لأنه أقر من قبل مجلس النواب وأصبح يتمتع بصبغة دستورية يتوجب الالتزام بها.. لافتين الى أن أية اضافة جديدة للبنود التي تم الاتفاق على الحوار حولها يعد مخالفة دستورية وقانونية ومحاولة للتنصل عن الحوار..

عارف الشرجبي

• أبو حليقه:

الاتفاق على الحوار ملزم للأحزاب لأنه أخذ طابعاً دستورياً

• قرعه: المماطلة في الحوار ستدخل البلد في متاهة

وبهذا الخصوص يقول رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب الأخ النائب علي ابو حليقه: الاتفاق الذي وقعت عليه الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في البرلمان بشأن تمديد فترة عمل مجلس النواب وتاجيل الانتخابات ملزم لها قانونياً، وعليها أن تحترم ما تم الاتفاق عليه.. وأضاف: هذا الاتفاق من وجهة نظري يختلف عن كل الاتفاقات السابقة لأنه تم تحت قبة البرلمان وأخذ طابعاً دستورياً، ناهيك عن الجانب الاخلاقي الذي يجب أن يحترمه قادة الأحزاب أمام الشعب.

متمنياً من الأحزاب الموقعة على الاتفاق أن تكون حريصة على بدء الحوار لتنفيذ ما اتفق عليه ليتمكنوا من البت في القضايا المطروحة التي أجلت الانتخابات من أجلها حتى لا تضيع فترة العامين دون إحراز أي تقدم، سواء فيما يتعلق بتعديل بعض القوانين أو البدء بالاصلاحات السياسية ونظام الغرفتين أو مناقشة العمل بالقائمة النسبية التي طرحت من قبل بعض الأحزاب وما مدى ملاءمتها لواقعنا وغير ذلك من النقاط.

وقال أبو حليقه: إننا بكل أسف نشاهد بعض أحزاب المشترك تحاول التنصل عن هذا الاتفاق بطرق وحيل أصبحت مكررة ومكشوفة، منها محاولة طرح قضايا ورؤى جديدة على بنود الاتفاقية لم تكن موجودة من قبل.. معتبراً ذلك التصرف مخالفاً للاتفاق وغير قانوني لأن النقاط الجديدة التي يريد المشترك طرحها لم يتم التصويت عليها من قبل البرلمان ولم تأخذ صفة القانونية والدستورية، وبالتالي فإن النظر فيها يعد مخالفة دستورية يجب ألا نسمح بها، ناهيك عن ضياع مزيد من الوقت لأن الوقت قد لا يكفي لمناقشة ما تم الاتفاق على أن يتم الحوار حوله، فما بالك بإضافة نقاط جديدة.

وأشار رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النواب الى أنه اذا مر الوقت دون بدء الحوار والاتفاق حول القضايا الخلافية فإن الرئيس علي عبدالله صالح سيجد نفسه ملزماً دستورياً وقانونياً الى اعلان الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة، وهذا من حقه بصفته راعي الديمقراطي وممثل الشرعية الدستورية.

ودعا أبو حليقه المؤتمر الشعبي العام الى عدم الانجرار خلف أحزاب المشترك التي تحاول اضاعة الوقت «العامين» حتى وإن كنا قد اعتدنا علي مجاراتها وتقديم التنازلات لها حرصاً على المصلحة العامة، لأن مجاراتهم في اضاعة الوقت هذه المرة يعد مخالفة قانونية ودستورية لأن الاتفاق خرج من تحت قبة البرلمان ويتوجب أن يربأ المؤتمر بنفسه من الوقوع في هذا الخطأ.

من جانبه يقول الدكتور محمد صالح قرعه عضو مجلس النواب: يعتبر الحوار بين الأحزاب والتنظيمات السياسية مدخلاً حقيقياً لحل كثير من المشكلات السياسية التي قد تنشأ، ولذلك يتوجب على كافة الأحزاب أن يكون الحوار البناء هو سلاحها الى المضي في حسم أي خلاف سياسي أو تباين في وجهات النظر.. وأضاف: الاتفاق الذي تم بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك في شهر فبراير الماضي، كان مدخلاً جيداً لتهدئة الأمور والبدء بمعالجات جدية للمسائل الخلافية.. متمنياً من الأحزاب الموقعة على اتفاق تمديد فترة عمل مجلس النواب وتاجيل الانتخابات أن تعلن للرأي العام المحلي والخارجي ماهية بنود الاتفاق التي وقعوا عليها حتى نكون على بيّنة من الأمر، أما اذا ظلت تلك البنود طي الكتمان فإن من السهل لهذا الحزب أو ذاك التنصل عنها أو الالتفاف عليها سواءً بإضافة مواد وبنود جديدة أو بالتلكؤ في البدء بالحوار، لذا أرى أن يعلن المؤتمر الشعبي العام عن محاور ذلك الاتفاق للشعب ويوضح المحاولات التي تمت من قبل المشترك لعرقلة البدء بالحوار تحت أية ذريعة.

وحذر الدكتور قرعة من محاولات بعض الأحزاب تأزيم الأمور السياسية في بلادنا لأن ذلك سينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والاستثمار خاصة مع سوء الاحوال الاقتصادية والمالية في بلادنا والعالم بسبب الأزمة المالية، مؤكداً أن المشاكل ومظاهر العنف قد تخلق جواً مشحوناً مما سوف يثقل كاهل الدولة بأعباء اضافية لم تكن بالحسبان.. وبالتالي على كافة الأحزاب أن يغلبوا المصلحة العامة للوطن وأن تجلس على طاولة الحوار للخروج برؤية مشتركة تجمع ولا تفرق، توحد ولا تمزق.

لافتاً الى أن الجميع مسئول عن ترسيخ الأمن والاستقرار في البلد ولابد أن يجلس الجميع للبحث عن مخارج وحلول حقيقية لأية مشكلة بدلاً من البحث عن مزيد من المشكلات.□

بدأ.. لم يبدأ.. فشل.. ويستمر الحوار

بإذنكم: هذه مهزلة!!

■ يقال بدأ الحوار.. يقال لم يبدأ.. ويقال لن يبدأ أبداً ومع ذلك فشل الحوار الذي لم ولن يبدأ.. ماهو الصحيح؟

الله أعلم، فالحوار في هذه البلاد تحول الى ضرب من الغيب أو الخرافة المستحيلة.

أمين الوائلي

كالعادة : المؤتمر سوف يبشر بحوار قريب.. وناطق المشترك أو رئيسه الدوري المدجج بالريبة سوف ينفي «بشدة شديدة» متهماً إعلام المؤتمر- كالعادة- بالافتراء و«التشكيك في أخلاق المعارضة» التي تأبى أخلاقها «سبة» الحوار..!!

ولاحقاً قد نجد بياناً من هنا أو من هناك يأسف لـ«تعثر الحوار» ليتساءل صحافي حسن النية : ولكن متى بدأ هذا الذي تعثر؟!

حينها ستنشر «الصحوة» في عمودين متجاورين : الأول ينفي -على لسان مصدر في الحزب أو اللقاء- أن يكون هناك حوار من أي نوع، والثاني ينفي - على لسان المصدر نفسه ربما- حصول أي تقدم في الحوار القائم!!.

هناك حوار بالمراسلة.. طريقة يمنية آخذة في التكرس، رسائل المشترك لاتحمل جديداً.. باستثناء أنها تشترط على المؤتمر الموافقة المسبقة على جملة نتائج الحوار «كراسة كاملة» والتوقيع عليها سلفاً.. ومن ثم يمكن البدء في الحوار وقد لايكون هذا ضرورياً!

في تصريح سابق لرئيسه الدوري اشترط المشترك «تقاسم السلطة والثروة» تمهيداً للدخول في الحوار، هكذا ببساطة.. ولايزال هذا مجرد تمهيد لا أكثر.

المهم دائماً ان يتسلم المشترك «السلطة» و«الثروة»، ولكن اتفاق فبراير لايقول ذلك ولا يقره، وما الفرق؟ بالنسبة للمشترك فإن اتفاق فبراير انقضى بانقضاء فبراير نفسه ونحن الآن في يوليو.. وغداً في أغسطس.. ويعلم الله أين سنكون بعد غد..!!

يقال : المشترك لم يعد معنياً بالحوار ولديه بدائله التي يجاهر بها، ويقال المؤتمر ليس معنياً ببدائل المشترك، فإما اتفاق فبراير والحوار.. أو انتخابات نيابية مبكرة بأمر الدستور، ولكن مرة اخرى- لماذا تأجلت أصلاً هذه النيابية عن موعدها؟!

دوّخنا، هذه ليست سياسة.. ولا حتى عجين العجين، هذا تخريب متعمد.. وخيانة مع سبق الاصرار، أحزاب بلا وجه.. بلا معالم.. وبلا بريك. يجب ان نجد لنا مخرجاً من هؤلاء.. ومن كل هذا العبث والتخريب، «نروح القسم».. مثلاً.. أو المحكمة الدستورية.. يجب ان نشكوهم لجهة ما، وقد لانجد لهم أفضل من «محكمة الأحداث».. هذه فكرة سديدة.

ولكن.. المشكلة هي.. من يقنع المشترك بأن يمتثل لسلطة القضاء..!! □